في مدينة الصّنائع من منظور ثقافي عربي

د. سليم الخياري
المدرسة العليا لعلوم وتكنولوجيات التصميم – تونس

In the city of Sanai (manufactures) from Arab cultural perspective

Dr. Salim KHIARI
Higher School of Science and Design Technologies – Tunisia

Abstract
Talking about the state of manufacturing and crafts with regards to their knowledge status, social positions, sciences backgrounds, and their organic relation to town planning, their expansion and stability, leads us to talk about the relationship between theory and practice of sciences, namely the appropriateness of the theoretical approaches and its materials and operational implications.
The Arab experience in this field shows us that, the use of the results of sciences in industrial applications is mainly due to the material needs of man. Because, understanding the relationship between human urbanization on the one hand and the development of Sanai (manufactures) in the benefit of people, on the other hand, has led to restrict scientific applications in specialized sanai, represented by blogs of scientists, engineers, and skilled manufacturers.

Keywords:
Manufactures, crafts, town, science.

Dans la ville de Sanai (manufactures) du point de vue culturel arabe

Dr. Salim KHIARI
Ecole Supérieure des Sciences et Technologies du Design - Tunisie

Résumé
Parler de l'état des manufactures et de l'artisanat, en ce qui concerne leur connaissances, positions sociales, sciences backgrounds, et leur relation organique à l'urbanisme, leur élargissement et leur stabilité, nous amène à parler de la relation entre la théorie et la pratique des sciences, à savoir la pertinence des approches théoriques de la science et ses implications matérielles .
L'expérience arabe dans ce domaine nous montre, que l'utilisation des résultats des sciences dans les applications industrielles est due essentiellement aux besoins matériels de l'homme. En effet, la compréhension de la relation entre l'urbanisation humaine d'une part et le développement de Sanai (manufactures) dans l'intérêt de la population, d'autre part, a conduit à une concentration sur les applications scientifiques spécialisées «sanai», représentée par les blogs de scientifiques, ingénieurs et fabricants qualifiés.

Mots clés :
Manufactures, artisanat, ville, science.

ISSN : 2170-1431: ردمد * تاريخ الإيداع : أكتوبر 2012 * تاريخ القبول : جانفي 2013

ملخص

إن الحديث عن الصّناعات والحرف، ومراتبها المعرفيّة، ومنازلها الاجتماعيّة، وتقسيماتها العقليّة الحكميّة والإنسانيّة، وعلاقتها العضويّة باختطاط المدينة، وازدهارها واستقرارها، يؤدي بنا إلى الحديث عن الملائمة العقليّة والتّنفيذيّة، بين فعل العلم في مداخلاته النّظريّة، وبين الممارسة العمليّة في تطبيقاتها المادّيّة أو الإجرائيّة. إذ تبيّن لنا من خلال التجربة العربية في هذا الميدان، بأنّ تجسيد نتائج العلوم في تطبيقات صناعيّة يرجع بالأساس إلى الجوانب الضرورية والنّفعيّة للإنسان. حيث أن فهم العلاقة بين العمران البشريّ من جهة، وبين تطوير الصّنائع بما ينفع النّاس من جهة ثانية، دفع إلى ضرورة تقييد الدّرس العلميّ الصّناعيّ في مباحث تطبيقيّة متخصّصة مفردة، مثلتها مدوّنات العلماء، والمهندسين العلماء، وحذّاق الصّناع.

الكلمات الدالة: الصنائع، الحرف، المدينة، العلم.

مقدمة

لما كانت الطبيعة مهاد الثقافة المادّية للحضارة البشريّة ومصدر قوّتها الفعليّة، فإنّ الثقافة المادّيّة هي الّتي تفعل فعلا محسوسا في حياة الإنسان اليوميّة في معاشه وكسبه وبيئته في المدينة والطّبيعة والكون، وتؤثّر في النّفس البشريّة مثلما تتأثر بملكاتها وطاقاتها،لأنّ جوهر الحضارة ترابط بين الجانب المادّي والجانب الرّوحيّ.

ولمّا كان ذلك كذلك، فإنّ العلاقة بين العلوم السّائدة نظريّا وعمليّا، وبين اختطاط المدينة في توسّعها العمرانيّ باعتبارها مقياس تنظيم ، ونظاما أكثر إحكاما لحراك الإنسان في الطبيعة، وأدلّ على ثمرات التّمدّن الّذي هو أدلّ الوجوه على مدى تأثير الإنسان في الطّبيعة وعلى مدى قدرته على تسخيرها لضمان بقائه، «لأنّ في الرّبط بين الطّبيعي وبين الصّناعي انتقال في حال العمران البشريّ بالتّحوّل إلى المدنيّة بالطّريق الصّناعيّ والتّجاريّ»[1]. ذلك «أنّ كلّ واحد من النّاس مفطور على أنّه محتاج في قوامه، وفي أن يبلغ أحسن كمالاته إلي أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلّها وحده، بل يحتاج إلى قوم يقوم له كلّ واحد منهم بشيء مما يحتاج إليه... فلذلك لا يمكن للإنسان أن ينال الكمال الّذي لأجله جعلت الفطرة الطبيّعيّة إلاّ باجتماعات جماعة كثيرة متعاونين... فيجتمع ممّا يقوم به جملة الجماعة لكلّ واحد جميع ما يحتاج إليه في قوامه... ولهذا كثرت أشخاص الإنسان، [فحصلوا] في المعمورة من الأرض فحدثت منها الاجتماعات الإنسانية، فمنها الكاملة... والكاملة ثلاث:

1- الدّريسي فرحات (2003). في الثقافة المادية العربية الإسلامية،قراءة في تجديد العقل العلمي العربي الإسلامي وتحديثه، أديكوب للنشر، تونس، ص 22-21.

عظمى ووسطى وصغرى ... والصّغرى اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمّة..[2]. فكان أن أصبح «النّاس بعضهم ببعض موصول، وأمر بعضهم إلى بعض موكول، ومكتوب عليهم أن يتقارضوا المنافع و المعونات، ولا يتمانعوا ما في أيديهم من الماعونات»[3]، في نطاق الاجتماع الإنسانيّ الّذي مثّلته المدينة.

وقد ارتبط هذا الاجتماع – ومن وجوه عديدة- بالحكمة العمليّة الموصولة بهيئة الإنسان الاجتماعيّة، وبمطالب المنزلة البشريّة وغاياتها وأهدافها، من جهة أنّ الإنسان مدنيّ بالطّبع، وأنّ الاجتماع البشريّ هو هيئته المُثلى بالفِطرة الغالبة عليه والحاكمة فيه.

1 - في علاقة العلوم بالصنائع والمدينة

وقد بدأت بواكير العلاقة بين العلوم والصّنائع من جهة، وبين المدنيّة من جهة ثانية، منذ القرن الهجريّ الأول،كما تدلّ على ذلك تواريخ تأسيس المدن العربيّة الإسلاميّة، كالبصرة (14هـ)، والكوفة(17هـ)، والفسطاط(20هـ)، والقيروان (20هـ)، وواسط (80هـ)، وبغداد(145هـ)، وسامرّاء (221 هـ)، والقاهرة(358 هـ)...[4]. وتعيّن ذلك بظهور التّصانيف العلميّة والصّناعيّة التّي تقرّب المعارف من العموم في صيغتها التّطبيقية الميسّرة، إيمانا من العلماء والمهندسين بضرورة تنظيم حياة الإنسان وتمدينه ماديّا ومعنويّا عبر نشر تعاليم الصّنائع وتيسيرها بوضع الأسس النّظرية لها. وقد عبّر أبو الرّيحان البيرونيّ عن ذلك بقوله في كتابه (تحديد نهايات الأماكن): «فأمّا العلوم بعد أن كان الإنسان مطبوعا على قبولها، فقد اضطرّه إليها كونه في العالم مدّة تصرّفه فيه على قضايا التّكليف، لأنّه على كثرة حاجاته، وقلّة قناعته، وتعرّيه عن آلات الدّفاع مع وفور أعدائه، لم يجد بدّا من التّمدن مع أهل جنسه قصدا للتّرافد واشتغال كلّ واحد منهم بشغل يكفيه ويكفي غيره. واحتاج الكلّ منهم إلى شيء يتجزأ بالقسمة ويجتمع بالتّضعيف، فيقوم بإزاء الأعمال والحوائج على نسبها إذ كانت بأنفسها غير متعادلة، ولا أوقات حاجاتهم إليها متساوية فاصطلحوا على الأعواض والأثمان (...) وهو ما أشار إليه الجاحظ بدوره في كتابه الحيوان بقوله:» ثمَّ اعلمْ، رحِمَك الله تعالى،أنّ حاجةَ بعضِ النّاس إلى بعضٍ،صفةٌ لازمةٌ في طبائِعهم، وخِلقةٌ قائِمةٌ في جواهِرِهم،وثابتةٌ لا تُزَايلُهم، ومُحيطةٌ بجماعَتِهم،

2- الفارابي (1994). كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة، سراس للنشر، تونس، ص 104-103.

3- الزّمخشري (1977). المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص 15.

4- عثمان محمد عبد الستار (1988). المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، العدد 128، الكويت.

ومشتملةٌ على أدناهم وأقصاهم، وحاجَتُهُمْ إلى ما غاب عنهم، ممَّا يُعِيشُهم ويُحْييهم، ويُمسِك بأرْماقِهم، ويُصلِحُ بالهم، وَيجْمَع شملَهم، وإلى التّعاوُنِ في دَرْكِ ذلك، والتّوازُرِ عليه كَحَاجَتِهم إلى التّعاون على معرفة ما يضرُّهم، والتّوازرِ على ما يحتاجون من الارتفاق بأمورهم الّتي لم تَغِبْ عنهم، فحاجَةُ الغائِبِ مَوصُولةٌ بحاجةِ الشّاهد، لاحتياج الأدنَى إلى معرفة الأقصى، واحتياج الأقصى إلى معرفَةِ الأدنى، معانٍ متضمّنةٌ، وأسبابٌ متّصلةٌ، وحبالٌ منعقدة، وجعل حاجتنَا إلى معرفة أخبارِ مَنْ كان قبلَنا، كحاجةِ من كان قبلنا إلى أخبار مَنْ كان قبلهم، وحاجةِ من يَكونُ بعدَنا إلى أخبارِنا؛ ولذلك تقدَّمت في كتب الله البِشارات بالرُّسل، ولِم يسخِّرِ لهم جميعَ خلْقه، إلاّ وهم يحتاجُون إلى الارتفاق بجميع خلْقه، وجعل الحاجَةَ حاجَتَين: إحداهما قِوامٌ وقُوت، والأخرى لذّةٌ وإمتاع وازديادٌ في الآلة، وجمع لهم العَتاد، وذلكَ المقدارُ مِنْ جميع الصِّنْفَين وفقٌ لكثرةِ حاجاتهم وشَهوَاتهم، وعلى قدْر اتّساع معرفتهم وبُعْدِ غَوْرهم، وعلى قَدْرِ احتمال طبع البشريَّة وفِطرةِ الإنسانيَّة»[5].

وقد بدا التّلازم بين العلوم والصّنائع والحرف من جهة، وبين المدينة من جهة ثانية، أدلّ على مقصدي الضّرورة والحاجة، وأعلق بالعيش والتّدبّر والكسب، ومتطوّرا في سلّم الوظيفة والنّوع إلى مناح من التّرف استوجبته المدينة، وعلّة ذلك «أنّ النّاس وما لم يُستوف العمران الحضريّ وتتمدّن المدينة، إنّما همّهم في الضّروريّ من المعاش، وهو تحصيل الأقوات من الحنطة وغيرها فإذا تمدّنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضّروريّ وزادت عليه، صُرف الزّائد حينئذ إلى الكمالات من المعاش»[6]. وبان أنّ من شروط التّرافد والتّساند في قيام المدينة هو مجموع الحرف والصّنائع الّتي تنوّعت وظائفها، واختلفت مساعيها، واتّحدت أهدافها في منظومة متّصلة مثّلت حاضنة عقليّة وتطبيقيّة واجتماعيّة واقتصادية وسياسيّة لحركة المدنيّة، في منزع إلى التّدبير عبرتعدّد مسالك النّفع.

وفي هذا الإطار يذهب ابن جعفر إلى أنه لم يكن في وسع إنسان واحد استيعاب جميع الصّناعات المتفرّقة. وكان لابدّ للنّاس من ضرورة الحاجة إلى التّرافد، واستعانة بعضهم ببعض ليكمل باجتماع جميعهم. ولم يكن بدّ ضرورةٍ منه، لأنّ هذا يبْذر لهذا قمحا يتقوّته، وهذا يعمل لهذا ثوبا يلبسه، وهذا يعمل لهذا بيتا يكنّه ويستره، وهذا ينجز لهذا بابا يغلقه على بيته، وهذا يخرز

5- الجاحظ (1965). الحيوان، تحقيق عبد السّلام هرّون، مطبعة البابيّ الحلبي، ط2، ج2 ، القاهرة، فصل (في كون الاجتماع ضروريّا)، ص 43-42.

6- إبن خلدون (1981). المقدمة. الفصل الرابع عشر، دار القلم بيروت الطبعة الرابعة الجزء الخامس الفصل 33، في أن الصنائع تكسب صاحبها عقلا و خصوصا الكتابة والحساب، ص. 405.

لهذا خفّا يمنع به الآفات عن رجله، وغير ذلك ممّا لا يكاد العدد يدركه من فنون الصّناعات، وضروب الحاجات، لأنّه لم يكن في استطاعة إنسان واحد أن يكون فلاّحا نسّاجا بنّاء نجّارا إسكافيّا، ولو إنّه كان محسنا لهذه الصّناعات كلّها،لم يف وحده بما يحسنه منها، ثمّ يجوز بعد هذا كلّه أن تأتي صناعات لم يكن يتأتّى للواحد من النّاس النّفاذ في جميعها كالطبّ والفلاحة مثلا.[7]

ولئن عبّر حاصل الرّغبة الإنسانيّة في العيش والتّرافد والتّساند من طريقيْ الاجتماع والعمل عن الأهداف الموضوعة والغايات المُترسّمة عبر ممارسة المهنة ومزاولة الحرفة وتدبير الصّنعة، فقد توزّعت مساعي الصّناعة بين صناعة عمل وصناعة فكر وصناعة مشتركة. وقد ميّز ابن خلدون واقعا بين صناعات تستدعي اليد في إنجازها، وأخرى تستدعي الفكر، وقد بات معلوما أن مسلك الجمع بين الحرف والصّنائع والمهن من جهة، وبين نشأة المدينة العربيّة الإسلاميّة وتطوّرها من جهة ثانية، مسلك وثيق الصّلة بإنتاج المعرفة بتعدّد مناحيها العلميّة والصنّاعية، وهو ما يحيل -إن قليلا أو كثيرا - على الشّاغل الحياتيّ الكسبيّ والمعاشيّ للفرد، فلم تكن صناعات الضّرورة إلاّ استجابة لمطالب حياتيّة يوميّة عبّر عنها الغزالي بالصّنائع الأصول الّتي لا قوام للعالم بدونها، وهي الزّراعة للمطعم والحياكة للملبس والبناء للمسكن[8]، وقد تعيّنت صناعات الضّرورة بالكسب حتىّ قيل: إن «أصدق الأسماء الحارث، وذلك لتصوّر معنى الكسب منه[9]»، وارتبط الكسب من بعض وجوهه بالصّناعة، لقول عثمان بن عفّان: «لا تكلّفوا الصّغير الكسب فيسرق، ولا تُكلّف الجارية غير ذات الصّنع فتكسب بفرجها وعفوا إذا أعفّكم الله، وعليكم من المكاسب ما طاب لكم» [10].

ولئن كانت صناعات الضّرورة أعلق بالحرفة، وأدلّ على المهنة في شكلها الإجرائيّ- إذ هي مطلب من مطالب النّاس من كانوا، فلم تستدع علما، ولم تستنجد بمعارف في الحكمة والفلسفة والطّبيعيّات حتّى تعبّر عن نفسها، خلا بعضا من خصوصيّة الحرفة في الدّربة والمهارة- فإنّ ذلك لم يمنع عنها طابع العلّيّة والتّسامي، بعد أن رقي في وعي العلماء والمهندسين وحذّاق الصّنّاع، أنّ الضّرورات سبيل إلى تطوير الدّرس الصّناعيّ استحداثا وابتداعا، وقد

7- ابن جعفر قدامة (1981). الخراج وصناعة الكتابة. شرح وتعليق محمد حسين الزّبيدي، دار الرّشيد للنشر، بغداد، ص 433-432.

8- الغزالي (1998). إحياء علوم الدّين دار النهضة العربية. بيروت، باب1، فصل في الشّواهد العقليّة، ص 11.

9- الراغب الأصفهانيّ أبو القاسم الحسين بن محمّد (د.ت). مفردات غريب القرآن. المطبعة الميمنيّة، مصر، ص. 112.

10- أبو شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان (د.ت). مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار،ضبط وتعليق، سعيد اللّحّام، دار الفكر، بيروت، ج5، ص 267 .

أبرز الوعي بالتّلازم بين فكرة التّمدن، وبين الصّنائع والحرف في الأنشطة الصّناعية المختلفة ميلا إلى التّقصي في أسباب الصّناعة وآليّاتها عبرتطوير المبحث العلميّ وربط الجهد العقليّ بالفعل العمليّ في نظام صناعيّ علميّ تطبيقيّ متلازم، كان من ثماره انتظام عناصر الحرفة والصّنعة في مسارات البحث العلميّ بما مثّله هذا البحث من تقنيّات حديثة عبّرت عنها الرّياضيات عموما، وبانت نتائج هذا المسعى في نتاجات الفيزياء والكيمياء والهندسة والميكانيك. وهذا التّدرّج البائن في مرتبة الصناعات الضّرورة من الفطريّة إلى العلميّة، أسهم إلى حدّ بعيد في إيجاد علاقة متوازنة بين حياة المدينة في مطالبها المتزايدة كمّا وكيفا، وبين الصّناعات والحرف التقليدية النّازعة إلى الدّخول في أسلوب نمطيّ مغاير لما كان سائدا في المجتمع العربيّ مثلا عبر استبدال طور البداوة في مراحله الأولى (العصر الجاهليّ وبواكير الإسلام)، وطور الدّولة العربيّة إثنيا –لاسيّما في عهد بني أميّة– بعهد صناعيّ يعتمد كلّ الاعتماد على المبحث العلميّ التّقنيّ ومنازعه الاختباريّة والتّجريبيّة.

ولئن اتّفق الفهم –وبدرجات متفاوتة – على ثلاثيّة الضّرورة: المأكل والملبس والمسكن، فقد توسّع مفهوم الضّرورات باتّساع الرّقعة الجغرافيّة العربيّة في اتّصال وانفصال تخومها البرّية والبحريّة، وازدياد مطالبها، وتنامي الشّعور بالانتماء إلى الدّولة، وتزايد الوعي بنظام «المواطنة»كما تقرّرت مناهجه على عهد الرّسول (ص)، فأصبح القاعدة التّي واجهت من خلالها الدّولة الإسلاميّة لاحقا مراحل تطوّرها واتّساعها خارج نطاق الجزيرة العربيّة، ليشمل جملة الصّناعات العمليّة في مناحيها الإنشائيّة والعقليّة كالطّبّ والصّيدلة والتّعدين والفلك والعمارة والميكانيكا وغيرها من ملامح ومؤشرات اشتغال العقلية العلمية في صلب الحراك الحرفي واليدوي التقليدي من طريق البعض مما أفرزته المدونة الثقافية العربية القديمة، والتي ألمحت في مناحيها الضمنية المباشرة،عن خبايا العلاقة بين زعامة البلاط ومراكز النفوذ السلطوي، في علاقته بالحراك الحرفي اليدوي والتقليدي،وهو ما يتجلى بوضوح في مستوى العلاقة بالسلطة الدينية والسياسية والثقافية .

2 - منزلة الحراك الصنائعي في بلاط السلطة

في مستوى السّلطة الدّينيّة

الحديث عن علاقة السّلطة الدّينيّة، أوسلطة الفقهاء بطائفة الصّناع وأرباب الحرف، يبدو محكوما مسبقا بنظرة لها امتدادها في التّاريخ، وإن جاهد الإسلام في الحدّ من دونيتها والتّخفيف من غُلواء الجاهليّة في الاعتبارات الصناعيّة والحرفيّة. فقد اجتمع للحرفيّين والصّنّاع من تركة الجاهلية ما عُدّ سوء طالع

رافق هؤلاء ولازمهم سياسيّا ودينيّا وثقافيّا، وحفظت لنا كتب الفقه والتّاريخ والأدب جملة من النّعوت الخسيسة اختصّت بالصّنّاع وحدهم، فقيل في التّجار فجّار لأنهم «يحدّثون فيكذبون، ويحلفون فيحنثون[11]»، وفي الصّائغ كذاب، و«لكلّ أحد رأس مال ورأس مال الدلاّل الكذب»، وفسّر مجاهد قوله تعالى:» واتّبعك الأرذلون»[12]، فقال: إنّ الأرذلين هم «الحاكة والأساكفة»[13]. وقال آخر :» لا تستشيروا الحاكة، فإنّ الله تعالى سلب عقولهم ونزع البركة من كسبهم لأنّ مريم عليها السّلام مرّت بجماعة من الحيّاكين، فسألتهم عن الطّريق فدلّوها على غير الطريق، فقالت: نزع الله البركة من كسبكم»[14]، وجاء عن الزّمخشري في كتابه (المستقصى في أمثال العرب) قوله: «ما زال الصّنّاع مشتهرين بالأكاذيب والمواعيد الباطلة والتّسويف بما يستصنعونه إلى غد وبعد غد، وقيل: إنّ الصانع يرجف بالخروج كل يوم وهو مقيم ولذلك ضربوا المثل بالقيْن»[15]، ولم يتورّع الفقيه المالكيّ ابن السّماك [16] عن رمي السّوق وجماعة السّوق بالكساد والفساد والحسد، منذرا إيّاهم بسوء العاقبة في خطاب تعميمي يخلط بين الحسن والمشين: «يا أهل السّوق سوقكم كاسد وبيعكم فاسد وجاركم حاسد ومأواكم النّار»[17].

وكان لما تزيّد به الرّواة من الأحاديث الضّعيفة حينا، والموضوعة أحيانا أثره السيّئ على الصّنّاع من مثل ما ذكره الزّمخشريّ في كتابه (ربيع الأبرار)،في باب (الصّناعاتوالحرف)، قول عليّ بن أبي طالب لخيّاط: «يا خيّاط ثكلتك الثواكل، صلّب الخيوط، ودقّق الدّروز، وقارب الغرز، فإنّي سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: « يحشر الله الخيّاط الخائن وعليه قميص ورداء مما خاط وخان فيه، وأحذر السّقاطات صاحب الثّوب أحقّ بها، ولا تتّخذ بها

11- روى هذا الحديث عن الرّسول (ص)، عبد الرّحمن بن شبل بالسّماع عنه مباشرة، ويبدو أنّه من الأحاديث الضّعيفة، أو الموضوعة، أو المتزيّد في لفظها ومعناها.

12 - سورة الشعراء، آية 111.

13- أورد الأبشيهي محمد بن أحمد بن منصور المحلي بهاء الدّين (ت 852هـ) في كتابه المستطرف من كلّ فنّ مستظرف، طبعة القاهرة 1886،ج1، ص. 295 .قول أبي العتاهية مصحّحا النّظرة العامّة إلى الحجّام و الحائك:

ألا إنّما التّقوى هي العزّ والكرم ..... وحبّك للدّنيا هو الذّلّ والسُّقَمُ
وليس على عبدٍ تقيٍّ نقيصــةٌ ..... إذا صحّح التّقْوَى وإنْ حَاكَ أو حَجَمَ

14- الأبشيهي محمد بن أحمد بن منصور المحلي بهاء الدّين (1886). المستطرف من كلّ فنّ مستظرف، طبعة القاهرة، ج1، ص 295.

15- الزّمخشري (1977). المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلميّة، بيروت ، ص56.

16- ابن السّمّاك بتعريف الزّركلي خير الدّين (1980). الأعلام. دار العلم للملايين، ط 5، بيروت، ج 3، ص. 269، هو الفقيه المالكيّ أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير، أبو ذرّ الأنصاري الهرويّ، (ت 434هـ)،عالم بالحديث، وهو من الحُفّاظ أصله من (هراة). نزل بمكّة، ومات بها. له تصانيف، منها (تفسير القرآن) و(المستدرك على الصّحيحين) و(السّنّة والصّفات) و(معجمان) أحدهما فيمن روى عنهم الحديث، والثّاني فيمن لقِيَهم ولم يأخذ عنهم. ويبدو من كنيته (ابن السّمّاك) أنّ والده أو جدّه ينتمي إلى الحرفة.

الأيادي تطلب المكافأة»[17]. أو الحديث المرويّ عن النّبيّ (ص) «أكذب أمّتي الصّوّاغون». وقيل للحسن بن علي بن أبي طالب «هلاّ تصلّي فإنّ أهل السّوق قد صلّوا؟ فقال: من يأخذ دينه من أهل السّوق؟ إن نفقت سوقهم أخّروا صلاتهم، وإن كسدت عجّلوها! وقال: أهل السّوق ذئاب تحت ثياب»[19].

وقد أسهم المأثور من الأحاديث والأمثال وأقوال السّاسة والعلماء –الّتي تزري من قيمة الصّنّاع أو جماعة السّوق –في بروز نظرة دينيّة واجتماعيّة وجلة، إن لم تكن حذرة تجاههم، غذّتها ممارسات من صُنْعهم كالغشّ، والتّزييف، والتّلاعب في السّعر والميزان والمكيال والجودة،إلاّ أنّ هذه الطّائفة لم تخل من نفيس، ولم تعدم السّوق شريفا، وقد يغني الشّاهد عن شواهد، نحو ما أورده الزمخشريّ في (ربيع الأبرار)، عن (مجْمع التّيْميّ) الّذي حاك ثوبا «تنوّق فيه فباعه، فرُدّ عليه بعيْب فبكى، فقال له المشتري: لا تبك فقد رضيت به، فقال: ما أبكاني إلا أنّي تنوّقت فيه فرُدّ عليّ بالعيْب، فأخاف أن يُردّ عليّ عملي الذي عملته من أربعين سنة» [18]. ويبدو أن الفقهاء حالوا دون جعل الاحتساب مؤسّسة حصريّة للرّقابة حين أطلقوا الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر وجعلوا من كلّ مسلم محتسباً[19]. ورجّحوا الجوانب الأخلاقيّة و«المبدئية» على حساب إنشاء نظام متكامل للرّقابة يراعي في أدائه تعدّد الاختصاصات الصّناعية والحرفيّة والعلميّة.

ولئن عبّر نظام الحسبة –الّذي سنّه الفقهاء،وأقرّه السّاسة– عن أبرز المظاهر الحضاريّة في المدينة العربيّة الإسلاميّة انطلاقا من صيانة الحقوق المدنيّة، ومراعاة الآداب العامة، إلاّ أنّ هذا النّظام قد بلغ من العموميّة والاتّساع ونقص الاختصاص ما حوّله إلى مؤسّسة رقابيّة شموليّة يقودها منزع دينيّ محض ينأى بتقاطعاته عن العلميّة والموضوعيّة. إذ لا يكفي أن يكون مُنفّذ الحسبة «حرّاً عادلاً ذا رأي وصرامة وخشونة في الدّين وعليم بالمنكرات الظّاهرة» على رأي الماوردي، وإنّما وجب أن يكون على دراية كاملة ومتّصلة ودقيقة لاسيّما ما اتّصل بالجوانب الفنّيّة والتّقنيّة لكلّ اختصاص وصنعة حتىّ لا«يُولىّ امتحان الصّنّاع من ليس بحاذق في صناعتهم»[20]. وحتّى لا«يجلس أقوام تعرّضوا للكسب قبل جلوسهم، فلم يمكنهم إقامة الحقّ في كسبهم،وضاقت عليهم المطالب في ذلك، فجلسوا فطعنوا في المتكسّبين..فكان مقامهم في ذلك

17– الزّمخشريّ (1875). ربيع الابرار، ط القاهرة، ج 1، ص 277.

18– المرجع السابق.

19– لمحاسبي الحارث بن أسد(د.ت). المكاسب والورع والشبهة وبيان مُباحها ومحظورها واختلاف الناس في طلبها والرد على الغالطين فيه، تحقيق وتصحيح سعد كريم الفقي، دار ابن خلدون، الإسكندرية، ص 35.

20– المرجع السابق، ص 211.

كمقامٍ من تنزّه عن شيء من كسبه وأخذ من كسب غيره ما هو أشرّ منه،وأخبث في الطّعمة فغلطوا فيما أقاموه دينا»[21]. إنّ فرض القاضي مسؤوليّة الرّقابة في الأسواق إلى المحتسب تبعا لمبدأ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، عُدّت من المشكلات التّي لم تعالج كفاية، وقد تبدّت في علاقة المدينة بالدّولة، وبمعنى أخصّ، في وقوع سلطة الرّقابة في المدينة بين حكم الفقهاء من جهة، وبين نفوذ الدّولة أو السّياسة بحسب ابن خلدون والمقريزي من جهة ثانية. وتسجّل المؤلّفات الفقهيّة الّتي اختصّت بالسّياسة الشّرعية هذا الازدواج، أو هذا التّناقض بين حكم الشّرع، وبين سلطة السّياسة[22]، لأن «أحكام السّياسة إنّما تطّلع على مصالح الدّنيا فقط، ومقصود الشّارع بالنّاس صلاح آخرتهم فوجب بمقتضى الشّرائع حمل الكافّة على الأحكام الشّرعيّة في أحوال دنياهم وآخرتهم. وكان هذا الحكم لأهل الشّريعة وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء. (و) قد تبيّن لك من ذلك معنى الخلافة، وأنّ الملك الطّبيعيّ هو حمل الكافّة على مقتضى الغرض والشّهوة، والسّياسيّ هو حمل الكافّة على مقتضى النّظر العقليّ في جلب المصالح الدّنيويّة ودفع المضارّ، والخلافة هي حمل الكافّة على مقتضى النّظر الشّرعي في مصالحهم الأخرويّة والدنيويّة الرّاجعة إليها، إذ أحوال الدّنيا ترجع كلّها عند الشّارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشّرع في حراسة الدّين وسياسة الدّنيا به»[23]، وما فتئ النّصّ الدّيني يوفّر الشّاهد على وجوبيّة طلب العلم والعمل، ويرسّم الدّليل على منزلة العلم والعلماء، ويوجّه النّاس صوب شيء من خصائص الفكر، وعمل الأيدي وإتقان الفعل، وشرف الفاعل، وتناسب المفعول، وكماليّته الأثر. وإنّ ما حازه النّصّ القرآنيّ من السّلطة المرجعيّة السّائدة، جعل النّص الدّينيّ نظاما حاضرا ومستحضرا دوما وبدرجات متفاوتة من زمن إلى آخر ويتّضح أنّ مفهوم العلم في القرآن مفهوم مركزيّ، يحيل –ومن وجوه متعددة– على معنى العمل وعلى محوريّة الدّعوة إلى العمل بقسميها:(عمل للآخرة وعمل للدّنيا). و»العلم (حينئذ) علمان، علم دينيّ وعلم دنياويّ، فالعلم الدّينيّ هو قسط العلماء والحكماء الّذين أرادوا به الآخرة والنجاة، والعلم الدّنياوي، هو قسط لمن أراد الذّكر والفخر واكتساب الأموال والمراتب في الدّنيا، ويجب أن يوضع كلّ واحد في موضعه، فمن استعمل علم الدّين للدّنيا فهو ضالّ هالك ... والعلم الدّنياويّ ينقسم قسمين: علم روحانيّ

21– المرجع السابق، ص 28 .

22– خالد زيادة (2008). الخسيس والنّفيس والرقابة والفساد في المدينة الإسلاميّة، دار رياض الرّيس للنّشر، ط1، بيروت، ص9.

23– ابن خلدون. المقدمة، م س، الباب 3 من الكتاب الأول، فصل في اختلاف الأمّة في حكم هذا المنصب، ص 201–202.

وعلم جسديّ، فالعلم الرّوحانيّ هو علم لطيف مثل علم النّجوم والطبّ والحساب والهندسة... والعلم الجسديّ هو علم الصّناعات، مثل العلم بعمل البنيان والدّوالي والأرحاء وعمل الحديد ...وغير ذلك من الصّناعات، فهذه كلّها علوم دنياوية يُكتسب بها الجاه ويُستفاد بها الأموال ويُنال بأسبابها الحُسن وا لذكر»[24].

والنّص القرآني، ليس نصّ علوم وفنون وتجارة، ولا نصّا موقوفا على التّفقه في أحكام الدّين دون سواها، وإنّما هو خطاب دينيّ تأسّس على مدارك العقل البشريّ المختلفة، في معرفة حقائق العالم وقوانينه، ومظاهر تنظيمه انطلاقا من دلالات مادّية انبنت على المسموع والمرئيّ والمقول وعدّت آلات «بها نقدر على الاعتبار في الموجودات ودلالة الصّنعة فيها، فإنّ من لا يعرف الصّنعة لا يعرف المصنوع، ومن لا يعرف المصنوع لا يعرف الصّانع»[25]. وما يدعم ذلك وفرة الأفعال الذّهنيّة الدّالة على الملاحظة والتّأمّل والاختبار والتّدبّر. وهي أفعال واقعة على الكون والطبيعة، تبدو في ظاهر الإحصاء مفردة ومختلفة لتعدّدها، لكنّ الفكر في حقيقة الأمر مُطالب عبر درجاته العقليّة بإدراك مجموعها، لأنّ الدّين ليس «علم الطّبيعة، أو علم الكيمياء الّذي يبحث عن تفسير للطّبيعة في قوانين السببيّة، و لكن غايته الحقيقّية هي تفسير ميدان من ميادين التّجارب الإنسانية وهو ميدان الرّياضة الدّينيّة الّذي يختلف عن ميادين العلوم السّابقة كلّ الاختلاف والّذي لا يمكن ردّ أصوله إلى أسس أيّ علم آخر»[26] .

إنّ أفعالا من قبيل (خلق)، و(سخّر)، و(علم)، و(عمل)، و(صنع)، و(فكّر) – وعلى حدود التّناظر بين الصّنع الإلهيّ والصّنع البشريّ، وعلى اختلاف الخلقة والتّكوين بالإطلاق– إنّما تحيل–ومن بعض الوجوه –على مسألة الاستخلاف في الأرض.إذ أنّ تعلّق الإنسان بأسباب استخلافه لضمان بقائه لا يتمّ إلاّ بالتّأمل العقليّ في مسائل جوهريّة، هي الخلق والتّسخير والعلم والعمل والصّنع والتّفكير، ذلك أنّ»مقصود الشّرع إنّما هو تعليم العلم الحقّ والعمل الحقّ، والعلم الحقّ هو معرفة الله تبارك وتعالى وسائر الموجودات على ما هي عليه، وبخاصّة الشّريفة منها...والعمل الحقّ هو امتثال الأفعال الّتي

24– الرّازي أبو حاتم بن محمّد (322هـ) :كتاب الزّينة في الكلمات الإسلامية، مخطوط مكتبة جامعة لايبزيك(Leipzig)، رقم Ms.or.377، ألمانيا، ص ص. 35–33 .

25– ابن رشد (1994). فصل المقال وتقرير ما بين الشّريعة والحكمة من الاتّصال، تقديم وضبط وتعليق، سميح دغيم، دار الفكر اللّبنانيّ، ط1، بيروت ، ص. 39 .

26 –إقبال محمّد: تجديد التّفكير الدّيني في الإسلام، ترجمة عبّاس محمود، ومراجعة عبد العزيز المراغي ومهديّ علاّم، طبعة القاهرة 1955، ص. 76

تفيد السّعادة وتجنّب الأفعال الّتي تفيد الشّقاء. والمعرفة بهذه الأفعال هي الّتي تُسمىّ العلم العمليّ»[27]، وهي الّتي من شأنها أن تنشئ عالم الألوهيّة الفسيح، وترسم درجة اليقين المستغلق على فهم الإنسان وتخبر عن معرفة الإنسان بالله وبتواضع مرتبة المعرفة البشرية.

ويبدو أن الصّنائع والحرف والمهن والوظائف في عهد الرّسول (ص)، إنّما جاءت ومن بعض الوجوه عبر التّمازج بين الدّيني والدّنيويّ، وهي ثمرة التّرابط المنطقيّ بين الطقوس الروحية، وبين ما تطلّبته الضّرورة والحاجة أو كلتاهما معا «فلا حياة بالحقيقة لمن لا روح له، ولا عقل لمن لا حياة له، ولا علم لمن لا عقل له،ولا عمل لمن لا علم له،ولا ثواب لمن لا عمل له...ومن أعطي العقل فقد وجبت عليه الحكمة، ومن أوتي الحكمة، فقد أجزلت له العطية، ومن عمل بعلمه فقد تمّت عليه النّعمة، واجتمعت له الدّنيا والآخرة، وقد سبق القول:إنّ الّذي خُلق له الإنسان وأُريد منه أمران هما :العلم والعمل»[28]. فـ«العلم يُراد للعمل كما العمل يُراد للنّجاة، فإذا كان العمل قاصرا عن العلم كان العلم كلاّ على العالم...(و)العلم خادم العمل، والعمل غاية العلم، فلولا العمل لم يُطلب علم، ولولا العلم لم يُطلب عمل...»[29].

وهكذا، فإن تدبير مصالح الناس المادّية في حياتهم اليومية عبر مزاولة الصّنائع وممارسة الحرف والقيام بالوظائف وترسّمت سماته وتحدّدت منازعه في نصّ الحديث النّبوي[30]، انطلاقا من مبدإ النّفع، ومن منظور العمل الصّالح قصدا إلى حسن العاقبة وفلاح الخاتمة لأنّ «أصول أمور التّدبير في الدّين والدّنيا واحدة، فما فسدت فيه المعاملة في الدّين، فسدت فيه المعاملة في الدّنيا، وكلّ أمرلم يصحّ في معاملات الدّنيا لم يصحّ في الدّين. وإنمّا الفرق بين الدّنيا والدّين اختلاف الدّارين من الدّنيا والآخرة فقط، والحكم هاهنا الحكم هناك، ولولا ذلك ما قامت مملكة ولا ثبتت دولة ولا استقامت سياسة»[31].

ولئن ظلّ الحديث عن الصّناعات والحرف في العلوم الحكميّة والفقهية

27 –ابن رشد: فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة و الحكمة من الاتصال، ص 59.

28 –ابن أبي الرّبيع (1981). سلوك المالك في تدبير الممالك. تحقيق ناجي التّكريتيّ، ضمن كتابه:الفلسفة السّياسيّة عند ابن الرّبيع، دار الأندلس، ط 2، منقّحة ومزيدة، بيروت، الفصل 3، في أصناف السّير العقليّة الواجب على الإنسان إتّباعها والعمل بها، ص 138–137.

29–الخطيب البغداديّ (1966). اقتضاء العلم العمل، تحقيق محمّد ناصر الدّين الألباني، منشورات المكتب الإسلاميّ، ط1، بيروت، لبنان– دمشق، سوريا، ص15.

30– أبي بكر الخلاّل (1995). الحثّ على التّجارة والصّناعة، تحقيق عبد الفتّاح أبو غدة، دار البشائر، ط1، بيروت، ص7.

31– الجاحظ: الرّسائل،الرّسالة 16، رسالة المعاد والمعاش، ص 129

موصولا بتداخلات واقعة بين الصّنع الرّبّانيّ الّذي جعلوا فيه كلّ تامّ وكامل، وكلّ متناسب وجميل، وبين الصّنع البشريّ في تجاذبته المختلفة العقليّة واليدويّة والآلية الّتي تحتمل الخطأ والصّواب، فإنّ الفاصل بين النّشاط الذّهنيّ، والفعل العمليّ أو التّطبيقي ظل بيّنا، إذ»المعرفة في النّشاط الذّهنيّ المحض غاية تدرك لذاتها، والممارسة العمليّة أداة، بينما المعرفة في الصّناعة العمليّة وسيلة، وثمرة الفعل المحسوس مقصد، فضلا عن أنّ المعرفة قديما أعلق بالخصوص والصّناعة ألصق بالعموم»[32].

في مستوى السّلطة السّياسيّة

وقد أصبحت الحرف والصنائع من الأنشطة الأساسية في المدينة العربية الإسلامية، واتّسعت الفئات العاملة وتنوعت تنوعا كبيرا، وكثرت تصنيفاتها، فداخلت الفقه والسّياسة ونظام الحكم، حتّى أضحت من تركيبة النّظام الاجتماعيّ، ولم تعق نظرة الازدراء الّتي قادها بعض المثقّفين اتّساعها، بل استطاعت تنظيمات الصّنّاع أن تفرض نفسها، وأن تكون مؤثّرة اجتماعيّا وسياسيا وعلميّا، وأن ينْبُه منها أعلام في مختلف مجالات الحياة.

وإذا كان الفقه – ومن بعض مناحيه – قد ضيّق الخناق على الصّناع عبر نظامي الاحتساب والرّقابة، فإنّ النّظام السّياسيّ، وعلى الرّغم من استثماره كفاءتهم لمصلحة الدّولة، لم يحاول دائما أن يرفع عنهم حالة الإزراء الاجتماعيّ والظّلم الحاصلين من الميز وبخس الحقوق. فقد كانت جماهير الصّناع والفلاّحين والعبيد تئن تحت وطأة الضّرائب الفادحة، وتتذمّر من الضّيق الاقتصاديّ والبؤس الاجتماعيّ، إذ بلغ خراج البحرين السّنويّ على ما يذكر قُدامة بن جعفر لسنة 237 هـ–948 م، خمسمائة ألف دينار[33]. و»بذلك يكون خراج هذه المنطقة أكبر من خراج دمشق والبصرة والكوفة وأرمينية»[34]. وقد زادت الجباية على عهد انحطاط البلاد العربيّة الإسلامية أو اضطراب أحوالها بالفتنة والحرب. وكانت الضّرائب الفادحة وراء استياء الفلاّحين والصّناع وأرباب الحرف، ما دفعهم إلى التّظلّم لدى الحاكم، حتّى إذا لم يجدوا آذانا صاغية، أقبلوا على اعتناق أفكار الحركات المناهضة للسّلطة السّياسيّة الحاكمة وولاّتها وعمّالها ممن طاولت أيديهم أرزاقهم وأموالهم. ويبدو أنّ انخراط الصّناع في الحركات

32–الدّريسي فرحات(2000). الكيمياء والكيميائيّون في التّراث العلميّ العربيّ الإسلاميّ،من القرن الثّاني إلى القرن الثّامن الهجريّين، أديكوب للنّشر،ط1، تونس، ص 295.

33 –ابن جعفر قدامة (1981). الخراج وصناعة الكتابة،شرح وتعليق محمّد حسين الزّبيدي، دار الرّشيد للنشر،بغداد، ص 239.

34–الرّيّس محمد ضياء الدّين (د.ت). الخراج والنّظم المالية للدّولة الإسلاميّة، دار المعارف ط 3، القاهرة، ص –529 530.

الدّينية لم يكن انتماء بريئا في جانبيه السّياسيّ والإيديولوجيّ، وإن بان مجرّد تأثّر أخلاقيّ لا علاقة له بالمناهضة والثّورة، وقد اتخذت تنظيماتهم شكلا هرميّا أشبه بسُلّميّة العمل الصّوفيّ نتيجة التّداخل بين التنظيمين (الحرفيّ والدّيني) ورُتّبت المراتب ترتيبا فيه من تضمين الحركة الصّوفية ألقابا متدرّجة كـ«الشّيخ والأستاذ والتلميذ»، في طقوس احتفاليّة تقام عند انتماء الأشخاص إلى الطائفة، «فضلا عن أنّ كثيرا من أولياء أهل الحرف والمهن كانوا من بين المتصوّفة، كسلمان الفارسي وليّ الحلاّقين، وذي النّون المصريّ وغيرهما»[35].

وظلّ التّداخل بين تنظيمات الصّناع يستجيب لكلّ طارئ وجديد، فقد انضمّ هؤلاء إلى منظّمات الفتوّة، واعتنقوا مبادئها وأخلاقيّاتها ومراسيمها منذ القرن الهجريّ السّادس في محاولة للدّفاع عنها وتجديد شبابها[36]. وبعد إحياء الخلافة العباسيّة في القاهرة أصبح الانتماء إلى تنظيم دينيّ أو حركة صوفيّة، مطلبا أقرّته أعراف المهنة، فكان لابدّ لكلّ نقابة من طريقة صوفيّة لها طقوسها الخاصّة، تضم أبناءها وتميّزهم وتلزمهم بسلوك اجتماعيّ ودينيّ ومهني معيّن، وتحقّق لهم نوعا من الحماية والتكتّل والتّماسك.

وقد أدّى اللّقاء بين التّنظيمات الحرفية والحركات الدّينيّة والسّياسيّة إلى بروز طبقة الصّنّاع بروزا فاعلا في بنية المدينة العربية الإسلاميّة بعد أن زاد وعيهم بظروفهم الاجتماعيّة، ممّا جعل الانتماء إلى هذه الطّبقة يتجاوز طلب الرّزق والاكتساب، إلى أهداف اجتماعية، وسياسيّة تروم التّغيير، وتسعى إلى تحقيق التّوازن الاجتماعيّ والنّفسيّ في مجتمع سادت فيه الاضطرابات الدّاخليّة وقلاقل الحكم بسبب جور بعض الحكّام وتكرّر الغزو الخارجيّ.

ولئن كانت الدّولة تسير وفق قوانينها الموضوعة لها،فإنّ محاولات إخضاع السّلطة والإمارة (السّلطان والأمير)، لمبدأ النهي عن المنكر،أي للمحاسبة، لم يصل إلى أيّ نتيجة، فاكتفى الفقهاء بنصح السّلطان والأمير ووعظهما مكتفين بإخضاع المدينة كحيّز مادّيّ مكانيّ إلى حكم الشّرع [37]. وقد استطاعت الدّولة الانتصار على المدينة (الرّعيّة)، واستطاعت بسياستها إزاحة حكم الشّرع. إلاّ أنّ هذه الدّولة الّتي انتصرت، ليست هي الدّولة السّلطانيّة بالمعنى التّقليديّ للدّولة، بل دولة الرّقيب، وصاحب العسس[38]. وبذلك قُسّمت المدينة الّتي يمكن

35 – الشّيخلي صباح (1976). الأصناف في العصر العباسي، وزارة الإعلام، بغداد، ص 58.

36 – الشّيخلي صباح (1976). الأصناف في العصر العباسي، وزارة الإعلام، بغداد، ص 187.

37 – خالد زيادة (2008). الخسيس والنّفيس.الرقابة والفساد في المدينة الإسلاميّة،دار رياض الرّيس للنّشر، بيروت، ص 10.

38 – الأصيبعي محمّد إبراهيم (د.ت). الشّرطة في النُّظم الإسلاميّة والقوانين الوضعيّة، دراسة مقارنة بين الشّريعة والقانون، المكتب العربيّ الحديث، الإسكندريّة، مصر، ص 173.

تمييزها كمكان اجتماع ومسرح للإنتاج والعمل والسّلطة، بين محتسب يراقب السّوق وأهل الصّناعات، وأرباب الحرف، ويدقّق في المنكرات والمحظورات، وبين صاحب شرطة يراقب في الدّرجة الأولى حدود المدينة، ممّا يدفع إلى الاعتقاد بازدواجيّة الحكم بين صاحب السّوق (المحتسب)، وبين صاحب المدينة (الشّرطيّ)، أو بين صاحب النّهار (الرّقيب)، وبين صاحب اللّيل (رجل الأمن)، أي بين رجل الدّين ورجل السّياسة، وفيما عدا ذلك فلا وجود للمدينة بالفعل من حيث أنّها النّتاج المادّيّ لتصوّر الدّولة النّظري، وهي ليست كما وسمها الفارابيّ «بأنها تشبه البدن التّام الصّحيح، الّذي تتعاون أعضاؤه كلّها على تتميم حياة الحيوان، وعلى حفظها عليه»[39].

وقد تحوّل هذا الازدواج التّقليديّ بين الدّولة والمدينة – في كلّ أشكالها وطوائفها– إلى توتّر ينذر بصراعات متمادية، تجلّت واقعا في التّنظيمات الدّينيّة والسّياسيّة الّتي برزت في محاولة للبحث عن واقع اجتماعي بديل، كان للصّنّاع وأرباب الحرف فيه دورا لا يستهان به. ولئن ابتكر الفقهاء وظيفة الاحتساب، أو الرّقابة على الأسواق، وسعوا إلى توسيع نطاقها عبر إعطاء المحتسب صلاحيّات واسعة لمنع كلّ فساد بما في ذلك مجالس القضاء، إلاّ أنّ وظيفة الاحتساب لم تتحوّل إلى مؤسسة رقابيّة إلاّ حين تعلّق الأمر بالكسبة والصنّاع والحرفيّين والنّساء والذميّين والموالي والمولّدين والعبيد، أو بمعنى أدقّ برهط من الطوائف المستضعفة سياسيّا واقتصاديّا وثقافيّا وإثنيّا، دون أن تجرؤ هذه المؤسّسة على محاسبة السّلطان أو الحاكم، خلا بعض الأخبار المتناثرة في الكتب الّتي تشيد بمحاولة المحتسب تطبيق نظام الاحتساب على السّلطان قبل غيره، كالّذي أورده الشيرازيّ في كتابه (نهاية الرتبة في طلب الحسبة) من أنّ « سُلْطَانَ دِمَشْقَ، طَلَبَ لَهُ مُحْتَسِبًا، فَذُكِرَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَأَمَرَ بِإِحْضَارِهِ، فَلَمَّا بَصَرَ بِهِ قَالَ: «إِنِّي وَلَّيْتُك أَمْرَ الْحِسْبَةِ عَلَى النَّاسِ، بِالأَمر بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ. قَالَ: إِنْ كَانَ الأمر كَذَلِكَ، فَقُمْ عَنْ هَذِهِ الطَّرَّاحَةِ، وَارْفَعْ هَذَا الْمَسْنَدَ، فَإِنَّهُمَا حَرِيرٌ وَاخْلَعْ هَذَا الْخَاتَمَ، فَإِنَّهُ ذَهَبٌ. فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي الذَّهَبِ، وَالْحَرِيرِ: إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، حِلٌّ لإِنَاثِهَا. قَالَ فَنَهَضَ السُّلْطَانُ عَنْ طِرَّاحَتِهِ، وَأَمَرَ بِرَفْعِ مَسْنَدِهِ، وَخَلَعَ الْخَاتَمَ مِنْ أَصْبُعِهِ، وَقَالَ: قَدْ ضَمَمْت إلَيْك النَّظَرَ فِي أُمُورِ الشُّرْطَةِ» [40].

ويبدو أن سلطة الفقهاء الّتي مثّلها القاضي والمحتسب قد استنكفت صناعات اعتُبرت من المحرّمات كصناعتيْ اللّهو والغناء وغيرهما، وقد أخرج رجال

39 – الفارابي (1994). آراء أهل المدينة الفاضلة، سراس للنشر، تونس، ص. 104 .

40– الشّيرازيّ عبد الرّحمن بن نصر (1981). نهاية الرّتبة في طلب الحسبة، تحقيق ومراجعة:السّيد الباز العرينيّ،دار الثّقافة، ط 2، بيروت، ص 8–7.

الفقه هذه الصّناعات من قوائم أهل الحرف، وأرباب الصّنائع، حتى أنّنا لا نجد لها ذكرا في كتب الحسبة. إلاّ أنّ هذه الموانع الفقهيّة، لم تستطع أن تقيّد العامّة في المدينة العربية من ممارسة هذه الحرف وما شاكلها، وهو ما يحيل – ومن وجوه عديدة – على تورّط السّلطة السّياسيّة الممثلة بالسّلطان أو الأمير، انطلاقا من مسؤوليّة السّلطة السّياسيّة والمشار إليها بـ(صاحب المدينة) أو (صاحب العسس) أو الشرطة، ودورها في الكفّ عن متابعة هذه الطّائفة في مقصد واضح إلى إلهاء العامّة بما لا يضير–ولو جزئيا – بسلطة الحاكم، في إشارة واضحة إلى قبْليّة السّلطة السّياسيّة على السّلطة الدّينيّة في المدينة العربيّة الإسلامية، وإن بان عكس ذلك، لاسيّما في العصور التي تلت صدر الإسلام، والّتي ازدادت فيها الهوّة اتّساعا بين النّظامين الدّيني والسّياسيّ.

- في مستوى السّلطة الثّقافيّة والمعرفية- النظرة الدونية للصنائع

قد يستلزم البحث في علاقة الصّنائع بالعلم في البيئة الثّقافية العربيّة الحديث عن علاقة الصّناعة بالبيئة الاجتماعية، فقد صار معلوما أنّ الصّناعة لم تحتلّ دوما المكانة المرموقة – على الأقلّ قبل القرن الهجريّ الثّالث – في التّراتب القيميّ الاجتماعيّ العربيّ الإسلاميّ، فضلا عن خضوعها في غالب الأحيان إلى رقابات مشدّدة من قبل الحاكم، وإلى حسابات اعتباريّة وأخلاقيّة ودينيّة وعرقيّة أحيانا تمايز بين الصّالح والمشين من الصّناعات والأشخاص، فقد أزرت من شأن أعمال وحرف كثيرة نحو النّجارة والدّباغة والوراقة والنّسخ والحدادة الّتي أطلق على صاحبها القين[41]. كما تطالعنا صناعات محتقرة أو موضوعة تحت لائحة التّحريم الدّينيّ لتنافيها مع الإسلام في صورته العبادية، مثل التّصوير، والنّحت والتّجسيد، أو متروكة إلى غير المسلمين والموالي مثل العمل في البناء والأحجار الكريمة وغيرها[42]. وهو ما دفع بالجاحظ إلى الاحتجاج بقول:

تأمّلت أسواق العراق فلم أجد دكاكينها إلاّ عليها الموالیا
جلوساً عليها ينفضون لحاهم كما نفضت عُجْف البغال المخاليا[43].

في حين تمّ الاحتفاظ بصناعات كانت تعدّ معتبرة عصرئذ مثل الشّعر، أو جرى ابتكار صناعات جديدة مثل صناعة الخطّ و الزّخرفة. وعلى الرّغم من ظهور المصطلحات التّنظيمية في مجال الصّناعات مثل النّقابة والنّقيب

41 – ابن سيده. المخصّص، باب العمل والصّناعات، ج 3، ص78. وجاء في تعريفه القينَ:» القَيْن أصله الحدّاد ثم صار كل صانع قيْناً وقد قَان الحديدة قيْناً : ضربها بالمطرقة .

42 –داغر شربل (1999). الفن الإسلامي في المصادر العربية، صناعة الزينة والجمال، دار الآثار الإسلامية،الكويت، ط 1، ص 31–30.

43 الجاحظ (1991). الرّسائل، تحقيق، عبد السّلام هرّون، دار الجيل، ط1، بيروت، الرّسالة 16، ج 1، ص 136.

والصّنف والأصناف[44]، إلاّ أنّها لم تكن تعني المفاهيم المتداولة اليوم، لفظة النّقابة لا يقصد بها الاجتماع الاختياري للعمّال والصّنّاع، بل يحتكرها نقباء ذوو أنساب من طالبيّين (نسبة الى بن ابي طالب) وعباسيين، كانوا يُقلّدون بعض المهامّ من الخليفة، منها الإشراف على التّدريس[45]. أما مصطلح الأصناف فقد عنى في الكتابات القديمة تجمّعات اختياريّة من المهن والحرف،وهو اللّفظ المتداول في كتابات الجاحظ (255هـ)، والطبري(310هـ)، والخطيب البغدادي (463 هـ)، وغيرهم[46].

وتعود مسألة الدّونيّة في الصّناعات اليدويّة والحرف إلى أسباب مختلفة، أهمّها انشداد العرب إلى موروثهم الصّناعي الفكريّ المتأتّي من الفترة الجاهلية وبداية نشوء الدّولة الإسلامية، وهو الشّعر والخطابة والأمثال[47]، أو ما يسمّى بالفنون العربيّة الرّاقية (Les Arts Majeurs)، فلم يعترفوا بغيرها من الصّناعات، لاسيّما ما اتّصل منها بالحرف اليدويّة الّتي كان ينصرف إلى أدائها العبيد والخدم والموالي، «الّذين أفاد العرب من خبراتهم الصّناعيّة والحرفيّة لاحقا، بعد أن تحوّلت دوائر الحكم إلى إثنيّات غير عربيّة» [48]. ويبدو أن تدنّي قيمة العمل اليدويّ وما جاراه من الحرف و المهن، لم يكن مقصورا على العرب فحسب، فقد أثر عن الحضارة اليونانيّة تعلّقها بالعمل الفكريّ أو النّظريّ، وإزرائها العمل اليدويّ، فارتبطت فيها قيمة العمل بالجوانب العقديّة في المجتمع القائم على أساس طبقيّ، وهو ما انعكس على هيكلة المجتمع اليونانيّ، فانقسم إلى ثلاث طبقات: «طبقة المواطنين الأصليين، وطبقة المغتربين (الرّعايا)، وطبقة الرّقيق المصنّفة في اللاّئحة الدّنيا، والمسخّرة في خدمة الطّبقتين السّالفتين»[49]. وتجلّت حقيقة التّصنيف الطبقيّ اليونانيّ في (جمهورية أفلاطون)، حيث رتّب المؤلّف المفكّرين في أعلى منازل السّلم الاجتماعي، باعتبارهم رجال البحث بالنّظر والتّأمّل، بينما جعل من الصّنّاع والزّرّاع وعامّة الشّعب (السّوقة) طبقة دنيا لأنّهم أصحاب

44- الأفغاني سعيد .أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، م س، الباب 3، أسواق العرب في الإسلام . ص. 391 .

45- القلقشندي(1920). صبح الأعشى، مصر، باب أرباب الوظائف الدّينية، ج 2، ص7.

46- شربل داغر (1999).الفن الإسلامي في المصادر العربية: صناعة الزينة والجمال، دار الآثار الإسلامية، الكويت، ط1، ص 31.

47 -الجاحظ (1991). الرّسائل، تحقيق عبد السّلام هرّون، دار الجيل، بيروت 1991، الرّسالة 16، ج1، رسالة في مناقب الترك، ص198.

48- أرناؤوط عبد اللّطيف (1990). الموالي ونظام الولاء من الجاهليّة حتّى آخر العصر الأمويّ، مجلّة التّراث العربيّ، دمشق .العدد 39 و40، السنة 10 - نيسان وتموز «ابريل ويوليو»، ص 60.

49 -عوض السّيد حنفيّ(1996). العمل وقضايا الصّناعة في الإسلام، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتّوزيع، الإسكندريّة، ص 42.

حرفة وعمل جسمانيّ. وداخلت الطبقتين طبقةٌ وسطى هم الجنود.»ولم يتخلّص تلميذه أرسطو من هذه التّفرقة حيث صاغ نظريّته في تقسيم النّاس إلى أشراف و عبيد، وهو نفس التّقسيم الطّبقيّ الّذي عاشت عليه العرب والفرس قبل ظهور الإسلام»[50]. واعتبر أرسطو أن كمال المعرفة يكون بمقدار بعده عن الحياة العمليّة، وأنّ بعض الأفراد يولدون عبيدا بالفطرة ولا يمتلكون من النّفع الاجتماعيّ إلاّ الامتهان والعمل اليدويّ اللّذين يحُولان دون الفرد وقيامه بواجباته (كمواطن)[51]. وبذلك عُدّت المهارات اليدويّة في اليونان قديما ضارّة بالفكر غير متناسبة مع الفضيلة[52]. ولئن كانت نظرة الرّومان إلى الرّقيق أكثر تحرّرا من نظيرتها اليونانيّة، حيث أقرّت الفلسفة الرّومانيّة حرّيّة الرّقيق في المشاركة السّياسيّة، وفي الحياة الاجتماعيّة باعتبار أنّ نظام الرّقّ، نظام لا تقبله الطبيعة ويجب إلغاؤه أو الحدّ منه والتّضييق من نطاقه إلى الحدّ المعقول[53]، فإنّ التّصنيف الّذي يعرض إليه شيشرون (Cicéron)في تقسيم العمل اجتماعيّا، يبدو محكوما طبقيّا، فقد خصّ الإنسان الحرّ بالعمل الزّراعي والأعمال الصّناعية الكبيرة،بينما قَصَر الحرف والصّنائع والمهن الدّنيا على طبقة العبيد والأرقّاء والسّوقة [54].

ويبدو أنّ نظرة العرب في الجاهليّة وبواكير الإسلام، لم تخرج عن نطاق الثّقافات السّابقة في إهدار مكانة العمل اليدويّ والصّناعات الحرفيّة، فقد شاع عن أشراف العرب في الجاهليّة استهجان الصّنعة، لأنّها من حرف العبيد والأعاجم والمستضعفين من العباد، حتى» قيل إنّهم إذا أرادوا تحقير إنسان وسبّه بكلمة تكون مجمع السّباب قالوا له: يا ابن الصّانع»[55]. و«قيل في وصف المصريّ لليمنيّ: إنّما أهل اليمن بين حائك برد ودابغ جلد وسائس قرد»[56]. ووصل الأمر بأبي جهل وهو في النّزع الأخير من حياته في غزوة بدر إلى القول: » فلو غير أكّار قتلني» احتقارا للفلاّح وانتقاصا من شأنه .وقد انتقلت هذه الرّؤية الدّونيّة إلى الأدباء والكتّاب فلم يخصّوا الصّناعات اليدويّة والصّناع بمراتب

50 –عبده عيسى، واسماعيل أحمد(1983). العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ص 42.

51 – حسن عبد الباسط محمد (1990). أصول البحث الاجتماعيّ، مكتبة وهبة، ط 11، القاهرة، ص 85.

52 – مليكان ليفون، والعيسويّ جهينة (جوان 1982). دراسات في العمل، مجلّة العلوم الاجتماعيّة، جامعة الكويت، العدد 8، السّنة 10، ص.175.

53 – الزّيّات كمال (1978). علم الاجتماع المهني، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، ص 40 .

54– Ciceron. A. Atticus (s.d). Lettres de Ciceron, par M. L'abbé, nouvelle édition, Paris, pp.123–124.

55 – واضح الصّمد .(1981) الصّناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهليّ، بيروت، ص 15.

56 – القاضي النّعمان بن محمّد(1996). المجالس والمسايرات، تحقيق الحبيب الفقّي وإبراهيم شبّوح ومحمّد اليعلاوي، دار المنتظر، ط 1، بيروت، ص181.

عالية في الحساب والاعتبار الاجتماعيّين والجماليّين: فقُدامة بن جعفر (337 هـ)، جعل مهرة الصّنّاع في طبقة السّوقة أسوة باللّصوص[57]، وأدرجهم ابن الأثير (699 هـ) في كتابه (المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر) في عداد الجُهّال والسّوقة رغم اعترافه بلطف معناهم ودقّته في الأدب:» ولقد رأيت كثيراً من الجُهّال الّذين هم من السّوقة وأرباب الحرف والصّنائع، وما منهم إلاّ من يقع له المعنى الشريف، ويظهر من خاطره المعنى الدقيق، ولكنّه لا يحسن أن يزاوج بين لفظتين»[58]. بينما يدلّ كوكب زحل كما ورد عن التّيفاشيّ (651 هـ) في كتابه (سرور النّفس بمدارك الحواسّ الخمس)، على أرباب الصّنائع، والسّفلة، والثّقلاء، والخصيان واللّصوص. وذكر عن المأمون (218هـ) : «أهل السّوق سفل والصّنّاع أنذال والتّجّار بخلاء والكتّاب ملوك على الناس»[59]. وساق القاضي النّعمان موقف المعزّ لدين الله الفاطميّ الدّونيّ من الحاكة في معرض ردّه على عبد الرّحمان النّاصر الأمويّ الأندلسيّ المفاخر بالصّنّاعة والصّنّاع في قوله:» وما سمعنا أحدا يدّعي عقلا، يفخر بالحاكة، و مثل هذا لا يفخر به ذوو العقول، بل الحاكة وأهل الصّنائع إذا كانوا أغلب على أهل بلد نقضوا به[60]».

وجعل التّوحيديّ (414 هـ) الصّناعة أقرب إلى الذّلّة[61]. وأطلق على مهنة الوراقة مهنة الحُرْف والشؤم.بينما جعل الزّمخشريّ (538 هـ) من طبقة العلماء أعلى الطّبقات لرفعة صناعتهم ونفع محصولهم،»فالنّاس بعضهم ببعض موصول، وأمر بعضهم إلى بعض موكول، ومكتوب عليهم أن يتقارضوا المنافع والمعونات، ولا يتمانعوا ما في أيديهم من الماعونات، وإذا عُدّت المنافع وهي أصناف وأنواع، وفصّلت المعادن وهي أخْياف)اختلاف الآباء والأمّ واحدة(وأوْزاع)أي مُتَفَرِّقُون(... وسُمّي ما للسّوقة في أعمالهم وحرفهم، وماهم عليه من المصالح الجمّة الّتي لا يكتنهها صفة الواصف، بل لا يكتنفها معرفة العارف، ثم نُظر إلى منفعة العالِم، وُجدت أعظم من تلك المنافع بحذافيرها، وكان أقلّها أجدى من تلك المرافق وجماهيرها، لثلاثة معان: أحدها،

57 –انظر: ابن جعفر قدامة(1979). جواهر الألفاظ تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

58 –ابن الأثير(1998) المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحقيق محمّد عويضة، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ص 503.

59 –أنظر على التّوالي:
– الآبي(1988). نثر الدرّ، طبعة القاهرة، مج 6، ص 205.
– ابن حمدون(1996). التّذكرة الحمدونيّة، تحقيق إحسان وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت، ص 155.

60 –القاضي النّعمان. المجالس والمسايرات، م س، ص.181. نقلا عن المعزّ لدين الله الفاطميّ.

61 –التّوحيدي أبو حيّان(2003). الإمتاع والمؤانسة، بعناية محمد الفاضليّ، دار الجيل، ط 1،بيروت. اللّيلة السّابعة والثلاثون، ص. 371.

أنّ العالم لمّا كانت طبقته أرفع الطّبقات، كانت صناعته أرفع، ومحصولها أنفع.

ولئن كان إزراء الصّناعة والصّنّاع في البيئة العربيّة الإسلاميّة، مردّه إلى تركة الجاهليّة من جهة، وإلى تمجيد صناعة الفكر- خاصّة ما تعلّق منها بالأدب في قسميه الشّعر والنّثر، والفلسفة والفقه وغيره - من جهة ثانية، فإنّ انسراب المبحث الصّناعيّ في مجرى العلم العقليّ نظرا وتحقيقا، لاسيّما ما ارتبط منه بالعلوم الطّبيعيّة وعلوم الطّبيعة، ومنذ القرن الهجريّ الرّابع وما تلاه، قد أسلم إلى رؤى جديدة تنهض من اطّراد الوعي بأهميّة العمل الصّناعيّ وجوبا واستلزاما، وهو ما دفع إلى مراجعات فكريّة، وصياغات ترسيميّة وتصنيفيّة،تبوّب الفعل الصّناعيّ عبر ربطه بأسباب الحاجة والضّرورة والنّفع والجدوى، وشرّع- على نسبيّة المسألة- إمكان تقاسم الدّور الصّناعيّ في أضربه المتعدّدة: المهنيّة والحرفيّة والتّقنيّة والنّظريّة بين العامل والصّانع والمتعلّم والمهندس والعالم، وأسهم في إيجاد مبتدعات صناعيّة ومستحدثات حرفيّة حوّلت من نمطيّة الحال الاجتماعيّة آداء وإنتاجا من مجتمع الكفايات، إلى مجتمع الوفرة الصّناعيّة. وقد يسلم الحديث عن درس الصّناع في البيئة الثّقافية العربيّة في بعديه: البعد الاجتماعيّ، والبعد المعرفيّ، إلى الحديث عن موقعيّة الفعل الصّناعيّ تصوّرا وتطبيقا، في الفكر العربيّ الإسلاميّ في شتّى حمولاته وتجاذباته العقليّة والنّقليّة والعلميّة والعمليّة وغيرها.

ونخلص إلى القول بأنّ التّدرّج في التّمييز بين الأنشطة العقليّة ودرجاتها، وبين العمليّات الفنّيّة وحدودها، وبين الأعمال الصّناعيّة وأساليبها المختلفة من طريق العلماء والمهندسين والصّنّاع، وبدرجات متفاوتة كما أنبأت عنها مدوّنات الصّناعة العربيّة الإسلاميّة، كانت تسهم في الوقت نفسه في بناء ثقافة ماديّة ذات أسس علميّة متنامية و مطّردة، وفي تمتين العلاقة بين الإنسان العالم والإنسان الصّانع، و»في ترقية علاقة الإنسان بأنظمة الطّبيعة المادّيّة وبأنظمة الاجتماع البشريّ وأحوال العمران الإنسانيّ المادّيّة والمعنويّة.

وقد رقيت الصّناعات والحرف في سلّميّة أنظمة المعرفة العربيّة الإسلاميّة حتّى صارت مكوّنا من مكوّنات المعرفة في شتّى أشكالها النّظريّة والعمليّة، وعنصرا من عناصر الواقع، وركنا من أركان الذّهنيّة وبنيتها الواقعيّة، فوسعها أن تشكّل فضاء المدينة، وأن تسهم في تنظيمه بتحديد معالم المكان، وتعيين اختصاصاته، وضبط أنشطته المادّيّة في تنظيم الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وفي ابتداع مطالبه الإداريّة والقانونيّة وفق المصالح العامّة وحدود النّفع والضّرر، فاكتسب ذلك الواقع صفاته المادّيّة، إذ أكسبته مناحي العلوم البرهانيّة النّظريّة والعلميّة واقعيّة حسابيّة وهندسيّة وفيزيائيّة وميكانيكيّة، بتصويره في نماذج عقليّة وفنّيّة تثبت معقوليّة الطّبيعة من جهة، ووسمته الصّنائع بواقعيّة ماديّة

وتجريبيّة ومختبريّة حدّدت معالمه الصّناعيّة بتمثيله في عالم الأشياء والأجسام الحسّيّة بالأدوات والآلات من جهة ثانية. «فالتأمت الواقِعِيّتَيْن: الواقعة العلميّة، والواقعة الصّناعيّة، عناصر الثقافة المادّيّة الّتي اتّصفت بواقعيّة العلم وبعلميّة الواقع»[62]. وقد أبان البحث في ثنايا الحراك الصناعي التقليد والحرفي عن جملة العلوم الموصولة بعلاقات الإنسان ببيئته الطّبيعيّة، وبالأشياء المحسوسة والمستخدمة في واقع معاشه، من طريق المعارف التّقنيّة والخبرات المهنيّة والحرفيّة والصّناعيّة،بعد أن انتقل الفعل العلميّ من مرحلة الممارسة غير الواعية بقوانين الطّبيعة وسننها،إلى مرحلة الدّراية النّظاميّة بضوابط الممارسة التّطبيقيّة وتشريعاتها الفنّيّة والتّطبيقيّة الّتي التأمت عناصرها تلازما بين العلم والعمل بالعلم،عبر تراكم الخبرات والتّجارب الفنّيّة والتّقنيّة الريّاضيّة والفيزيائيّة والكيميائيّة،في نظم تحيل على ضروب من العلاقات العضويّة بين أصول العلوم وفروعها، وبين مثلّث التّصميم في البيئة العربيّة الإسلامية (العالم والمهندس والصّانع). فلم تكن الرّسوم والتّصاميم والنّماذج من جهة الحديث عن مخرّجات الصّناعة وتخريجاتها، سوى استجابة لمطالب الصّنعة، ولشروط الاحتراف المرتبط بحاجات المجتمع المترقّي تدريجيّا في سلّميّة التّمدّن بمناحيه الثّقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، فيتعدى هكذا الفكر العربيّ الإسلاميّ حدوده الموروثة، ليسع بعض الشّيء الفهم الموصول إلى حدّ لا بأس به بفكرة الحادثة الفيزيائيّة أو الظّاهرة الطّبيعيّة، ملاحظة وتجريبا وامتحانا واعتبارا، من جهة العلماء المهندسين عموما والمهندسين العلماء خصوصا، إذ أدركوا نظريّا وعمليّا وظيفة التّفكير بالأنموذج الرّياضيّ: الحسابيّ والهندسيّ وجدواه ومنافعه في فهم عالم الطّبيعة وخصائص أنظمته. وقد وضح أنّ انخراط العلماء والمهندسين في عمليّة الإبداع العلميّ نظرا وتحقيقا،لم يمنع حذّاق الصنّاع ممّن لم يلتمسوا علما نظريّا من الإسهام الفاعل في إنتاج المعرفة الصّناعيّة آداء وتنفيذا، بعد أن تضامّت الجهود العلميّة والعمليّة فيما يشبه المختبر أو الورشة، وهو ما شجّع على بروز فكرة التّخصّص في توزيع الأدوار والوظائف في شتّى الأعمال الصّناعيّة في بنيتها الذهنيّة المعرفيّة والنظريّة، تنبني في قيامها على أصول ومقدّمات ومناهج ومتصوّرات ومناويل ونماذج ومثالات متعدّدة، تتكرس بموجبها تخريجات الهندسة العمليّة في كل صورها الرّياضيّة والفيزيائيّة، وتتحقّق بفضلها معالجات الكيمياء الصّناعيّة في تركيباتها المتعدّدة، وتتجلّى في سياقاتها تقنيات تصميم الحرف الدّقيقة والصّنائع اليدوية، في قوانين ترتّب وتمنهج خصائص تحقّق الصّناعة والصّنعة ومظاهرها المادّيّة، وبتساند اليد والأداة والآلة في نظمٍ قائمة في قسم كبير منها على المنازعات العلميّة العقليّة.

62 –الدّريسي فرحات. في الثقافة المادّيّة العربيّة الإسلاميّة، ص 219 .

الخاتمة

يبدو ممّا تقدّم أنّ العلاقة بين الصّناع من جهة، وبين السّلطتين الدّينيّة والسّياسيّة في المدينة العربية الإسلامية من جهة ثانية،لم تكن علاقة مبنية على الثّقة،وظلّت طبقة السّاسة والفقهاء تنظر بعين الريبة والشّك إلى طائفة الصّنّاع والحرفيّين،ولم يستثن من ذلك صنف.وقد بلغ الأمر بهذه الطبقة إلى حدّ منع نسخ وتداول الكتب الّتي تتناول الفلسفة والكلام والجدل، فكان أولو الأمر يجمعون الورّاقين ويحلّفونهم ألاّ يبيعوا أو ينسخوا هذه الكتب. وقد ظلّت في المقابل نظرة الحرفيّين والصّناع إلى هاتين السّلطتين نظرة وجلة وحذرة، زادها الإحساس بالدّونيّة والظّلم تعمّقا في نفوسهم .

وعلى الرّغم من توجّه السّلطتين الفقهيّة والسّياسيّة، نحو تنظيم أحوال المدينة العربيّة الإسلاميّة دينيّا وقانونيّا بما يضمن الحقوق والواجبات المترتّبة عن الممارسة الصّناعيّة أو الحرفيّة أو كليهما، فقد لازم الحيف أرباب الحرف والصّنائع لعهود طويلة، وقد أشركت سلطتا الفقه والسّياسة، السّلطة الثّقافيّة في نظرتها إلى الصّناع فجاءت النّتائج متنافرة، وانقسم رأي المثقّفين والعلماء ثلاث طوائف، عبّرت كلّ طائفة عن حاصل الرّؤية لديها في خطاب يختلف عن خطاب الطّائفة الأخرى. فقد لاح أنّ طبقة من المثقّفين، أزرت من شأن الصّناع واعتمدت على إرث الجاهليّة مع مأثور القول والأمثال، لتحطّ من شأن الصّناع، وتبخسهم حقّهم، وقد ألمعنا إلى ذلك سابقا في غير هذا المبحث،مثل قُدامة بن جعفر الذي جعلهم في طبقة السّوقة أسوة باللّصوص، والدّمشقيّ الّذي أدخلهم في أدنى طبقات النّاس، وابن الأثير الّذي أدرجهم في عداد الجُهّال والسّوقة، والتّيفاشي الّذي جمع بينهم وبين اللّصوص والثّقلاء والخصيان... واتّخذت طبقة أخرى من المثقّفين موقفا مختلفا من الأولى، فرأت فيما ينتجه الصّناع بأيديهم ضربا من ضروب العمل الفنّي ومقصدا من مقاصد الحسن والجمال، فلم يجد النّظم الفنّيّ ضيرا في استعارة مبادئه من الصّناعة كالنّسج والوشي والصّبغ، ومثّل هذا المنحى مثقّفون عديدون مثل الجاحظ والتّوحيديّ وأبي حيّان التّوحيديّ وإخوان الصّفاء وغيرهم، بينما مثّل المنحى الأخير مهندسون علماء وعلماء مهندسون ومهندسون صنّاع، اعتبروا الصّناع شريكا فاعلا في عمليّة البناء الّتي شهدتها المدينة العربيّة الإسلامية مثل: الكنديّ والخوارزمي،وأبي الوفاء البوزجاني وأبي الرّيحان البيرونيّ.

المراجع

1. الأبشيهي محمد بن أحمد بن منصور المحلي بهاء الدّين (1886). المستطرف من كلّ فنّ مستظرف. القاهرة.

2. ابن أبي الرّبيع(1981). سلوك المالك في تدبير الممالك. تحقيق ناجي التّكريتيّ، دار الأندلس، ط 2، بيروت.

3. ابن الأثير(1998). المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحقيق محمّد عويضة، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

4. ابن السَّمّاك (1980). الأعلام. دار العلم للملايين، ط 5، بيروت.

5. ابن جعفر قدامة .الخراج وصناعة الكتابة. شرح وتعليق محمد حسين الزّبيدي، دار الرّشيد للنشر، بغداد.

6. ابن جعفر قدامة (1979). جواهر الألفاظ. تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

7. ابن جعفر قدامة(1981). الخراج وصناعة الكتابة. شرح وتعليق محمّد حسين الزّبيدي، دار الرّشيد للنشر، بغداد.

8. إبن خلدون .(1981) المقدمة، الفصل الرابع عشر، دار القلم، بيروت الطبعة الرابعة.

9. ابن رشد(1994). فصل المقال وتقرير ما بين الشّريعة والحكمة من الاتّصال. تقديم وضبط وتعليق سميح دغيم، دار الفكر اللّبنانيّ، ط1، بيروت.

10. أبو شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان (1988). ضبط وتعليق، سعيد اللّحّام، دار الفكر، بيروت.

11. أبي بكر الخلاّل (1995). الحثّ على التّجارة والصّناعة. تحقيق عبد الفتّاح أبو غدة، دار البشائر، ط1، بيروت.

12. أرناؤوط عبد اللّطيف.(1990) الموالي ونظام الولاء من الجاهليّة حتّى آخر العصر الأمويّ، مجلّة التّراث العربيّ، دمشق .العددان 39 و40، السنة 10، نيسان وتموز «ابريل ويوليو».

13. الأصيبعي محمّد إبراهيم (د.ت). الشّرطة في النُّظم الإسلاميّة والقوانين الوضعيّة. دراسة مقارنة بين الشّريعة والقانون، المكتب العربيّ الحديث، الإسكندريّة، مصر، ص 173.

14. إقبال محمّد(1955). تجديد التّفكير الدّيني في الإسلام، ترجمة عبّاس محمود، ومراجعة عبد العزيز المراغي ومهديّ علاّم، طبعة القاهرة.

15. التّوحيدي أبو حيّان(2003). الإمتاع والمؤانسة، بعناية محمد الفاضليّ، دار الجيل، ط 1، بيروت.

16. الجاحظ .(1965) الحيوان. تحقيق عبد السّلام هرّون، مطبعة البابيّ الحلبي، ط2، القاهرة.

17. الجاحظ (1991). الرّسائل. تحقيق، عبد السّلام هرّون، دار الجيل، ط1، بيروت.

18. الجاحظ (1991). الرّسائل. تحقيق، عبد السّلام هرّون، دار الجيل، ط1، بيروت.

19. حسن عبد الباسط محمد(1990). أصول البحث الاجتماعيّ، مكتبة وهبة، ط 11، القاهرة.

20. خالد زيادة. الخسيس والنّفيس والرقابة والفساد في المدينة الإسلاميّة، دار رياض الرّيس للنّشر، ط1، بيروت.

21. الخطيب البغداديّ(1966). اقتضاء العلم العمل، تحقيق محمّد ناصر الدّين الألباني، منشورات المكتب الإسلاميّ، ط1، بيروت، لبنان– دمشق، سوريا.

22. داغر شربل(1999). الفن الإسلامي في المصادر العربية، صناعة الزينة والجمال، دار الآثار الإسلامية، الكويت.

23. الدّريسي فرحات(2000). الكيمياء والكيميائيّون في التّراث العلميّ العربيّ الإسلاميّ، من القرن الثّاني إلى القرن الثّامن الهجريّين، أديكوب للنّشر،ط1، تونس.

24. الدّريسي فرحات (2003). في الثقافة المادية العربية الإسلامية،قراءة في تجديد العقل العلمي العربي الإسلامي وتحديثه، أديكوب للنشر، تونس.

25. الرّازي أبو حاتم بن محمّد. كتاب الزّينة في الكلمات الإسلامية، مخطوط مكتبة جامعة لايبزيك(Leipzig)، رقم Ms.or.377، ألمانيا

26. الراغب الأصفهانيّ أبو القاسم الحسين بن محمّد (1867). محاضرات الأدباء. ط بولاق، القاهرة.

27. الراغب الأصفهانيّ أبو القاسم الحسين بن محمّد.(1980) الذّريعة إلى مكارم الشّريعة. دار الكتب العلمية، بيروت.

28. الراغب الأصفهانيّ أبو القاسم الحسين بن محمّد: مفردات غريب القرآن، المطبعة الميمنيّة، مصر .

29. الرّيّس محمد ضياء الدّين. الخراج والنّظم المالية للدّولة الإسلاميّة. دار المعارف، ط3 ، القاهرة.

30. الزّمخشري (1875) .ربيع الأبرار، القاهرة.

31. الزّمخشري (1977). المستقصى في أمثال العرب. دار الكتب العلميّة، بيروت.
32. الزّيّات كمال(1978). علم الاجتماع المهني. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
33. الشّيخلي صباح(1976). الأصناف في العصر العباسي. وزارة الإعلام، بغداد.
34. الشّيرازيّ عبد الرّحمن بن نصر(1981). نهاية الرّتبة في طلب الحسبة. تحقيق ومراجعة السّيد الباز العرينيّ، دار الثّقافة، ط 2، بيروت.
35. عبده عيسى واسماعيل أحمد (1983). العمل في الإسلام. دار المعارف، القاهرة.
36. عثمان محمد عبد الستار (1988). المدينة الإسلامية. عالم المعرفة، العدد 128،الكويت.
37. عوض السّيد حنفيّ .(1996) العمل وقضايا الصّناعة في الإسلام. المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتّوزيع، الإسكندريّة.
38. الغزالي(1998) . إحياء علوم الدّين. دار النهضة العربية، بيروت.
39. الفارابي (1994). كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة. سراس للنشر، تونس.
40. القاضي النّعمان بن محمّد(1996). المجالس والمسايرات. تحقيق الحبيب الفقّي وإبراهيم شبّوح ومحمّد اليعلاوي، دار المنتظر، ط 1، بيروت.
41. القلقشندي(1920). صبح الأعشى، مصر.
42. المحاسبي الحارث بن أسد(1935). المكاسب والورع والشبهة وبيان مُباحها ومحظورها واختلاف الناس في طلبها والرد على الغالطين فيه، تحقيق وتصحيح سعد كريم الفقي، دار ابن خلدون، الإسكندرية.
43. مليكان ليفون، والعيسويّ جهينة(جوان 1982). دراسات في العمل، مجلّة العلوم الاجتماعيّة، جامعة الكويت، العدد 8، السّنة 10.
44. واضح الصّمد.(1981) الصّناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهليّ. بيروت.